الدرس الثاني : المدرسة الكنيزية

لقد تعرضت الأفكار الاقتصادية للتقليديين الكلاسيكيين لعدة اهتزازات على إثر نشوب الحرب العالمية الأولى وحتى في الفترة الممتدة بين الحرب العالمية الاولى و الحرب العالمية الثانية الشئ الذي ساهم في ظهور الكنيزية بأفكارها المتنوعة والتي لم تأت للقضاء على الفكر الرأسمالي وإنما جاءت لتطويره وبخاصة في ظل الظروف التي كانت سائدة آنذاك فمن ناحية كان لقيام الحرب العالمية الأولى أثرا في القضاء على التجارة الدولية إضافة إلى تركيز الإنتاج على القطاع الحربي مما ترتب عنه تعاظم الديون الخارجية.

ثم إن الحركات النقابية والعمالية أنذاك أصبحت قوية ، خاصة بعد نجاح الثورة البلشفية في روسيا سنة **1917** والتي طالبت بتحسين ظروف العمال.

إضافة إلى الأزمة الاقتصادية العالمية **1927-1929** التي تعد أطول وأعنف أزمة تعرض لها النظام الرأسمالي مما ترتب عليه كساد وبطالة كبيرين، حيث انهارت قيمة **16** مليون سهم وبلغت الخسائر في الأرصدة والودائع خلال سنوات الأزمة **1931** ما يصل إلى **50** مليار دولار وانتحر فيها ألاف الأفراد وتأثرت بها كل دول العالم ، ومن ثم برزت أفكار تنادي بضرورة وجود تدخل حكومي والتخطيط بهدف تحقيق الإستقرار، وتجسد ذلك مع المدرسة الكنيزية برئاسة جون ما يناردكينز **1883-1946**: وهو اقتصادي انجليزي تخرج من جامعة كامبردج ولد سنة **1883** بانجلترا في سنة **1919** شارك في مؤتمر السلام بباريس إلا أنه تخلى عن تلك المهمة، ليكتب دراسة حول النتائج الاقتصادية للسلم منتقدا فيها الأعباء الباهضة التي فرضتها معاهدة فرساي على اقتصاد ألمانيا، وقام كينز بعرض طروحاته الاقتصادية في الصحيفة الاقتصادية التي كان يديرها هو، وأيضا من خلال مؤلفاته العديدة والتي نذكر منها :

المالية والنقد الهنديان 1913، إعادة النظر في المعاهدة 1922، دراسة في الإصلاح النقدي 1923، لمحة عن روسيا 1925. النظرية العامة في الاستخدام، الفائدة والنقد 1936 .

كما عين كينز ممثلا لبلاده في محادثات بروتن وودز **1944** حيث قدم خطة لنظام نقدي عالمي جديد والتي تعرض بخطة كينز حيث اقترح إنشاء مصرف عالمي يضطلع بالدور الذي تقوم به المصارف المركزية على الصعيد القومي وعملة دولية هي **البانكور**

انتقادات كينز للكلاسيك: لقد وجه كينز للكلاسيك انتقادات عدة نذكر منها:

- **مشكلة البطالة :** فهي عند الكلاسيك إرادية أو اختيارية استنادا إلى فكرة التشغيل الشامل فحسب الكلاسيك إن انخفاض الأجور يؤدي حتما إلى القضاء على البطالة وتحقيق التشغيل الشامل وقد انتقد كينز هذه الفكرة وبين أن هناك احتمالا كبيرا لأن يؤدي انخفاض الأجور إلى زيادة البطالة بدلا من القضاء عليها

انخفاض الأجر » انخفاض الدخل» يقل الطلب »ينخفض الإنتاج » يقل مستوى التشغيل

- **النقود:** لم يعط الكلاسيك للنقود أي أهمية واعتبرها مجرد وسيلة للتبادل لكنه يرى أنه ليست هناك تفوق مكانة وقيمة النتقود فالناس تحركهم رغبة في الحصول على النقود ابتغاء إستعمالها واكتنازها
- **تدخل الدولة:** كان الكلاسيك يرفضون تدخل الدولة في تسيير شؤون الحياة الاقتصادية ، اكا كينز يرى أن للدولة دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية لضمان الاستخدام الكامل والرفع من الطلب .
- **النظرية الاقتصادية:** عند الكلاسيك كانت تنصرف إلى النظريات الفردية كون الفرد هو محرك النشاط الاقتصادي إلا أن كينز يرى ضرورة توجيه نظررة شاملة وكلية لمجموع النشاط الاقتصادي على كل المجتمع
- **قانون الأسواق:** يقول **say** لا نقول إن البيع متعثر لأن المال نادر ولكن لأن بقية المواد نادرة فكلما زاد المنتوج أصبحت الأسواق يسيرة ومتنوعة وواسعة وبذلك يكون العرض يخلق الطلب لكن يثبت فشل هذا القانون مستندا إلى واقع أزمة الكساد **1929** ويقول بأن الطلب هو الذي يخلق العرض.

فرضيات كينز : لقد أسس كينز نظريته على جملة من الفرضيات ، منها:

اقتصاد استهلاك : حيث جعل كينز الاستهلاك العنصر الرئيسي في فكره الاقتصادي ذلك أنه السبب في نشوء الطلب والطلب يخرج بدوره كلا من الانتاج ورأس المال جنبا إلى جنب مع الاستثمار، ويتوقف الاستهلاك عند كينز على أمرين: مستوى الدخل (الدخل الكلي) والميل للاستهلاك.

- **تنافر المصالح :** يفترض الاقتصاد الكلاسيكي توافق أو تماثل المصالح فيما بين أفراد المجتمع، أما الاقتصاد الذي تطور عن الفكر الكنيزي فيرى تعددا في الظروف والقوى المهنية على هذا التطور لما يشوبها من تشعب وتنافر، مثال في اقتصاد قريب النضج لا معنى من أن

شيئا في الادخار، ومن هناك لا تتطابق مصالح المدخرين والمستثمرين الأمر الذي يفضي إلى نتائج تتضارب مع مصالح المستهلكين.

- **التدخل:** حيث اعتبر كينز أن الرقابة المركزية التي تفرضها الدولة أمرا ضروريا كي يمكن استعادة أي وضع مرغوب عموما في الاقتصاد القومي .
- **هدف التوظف الكامل :** باعتباره وضع لا يوجد فيه أثر للبطالة غير الاختيارية أو غير الاحتكاكية وهي دليل حسبه على نجاح أو معيار نجاح الإدارة الاجتماعية.

النظام الكنيزي ومحدداته: توصل كينز في تحليله الاقتصادي إلى نظام يحكمه مجموعة عوامل وهي كالأتي:

- **الميل للاستهلاك:** وهو يعبر عن تلك النسبة من الدخل التي تم انفاقها على السلع الاستهلاكية ويفرق كينز بين نوعين للميل للإستهلاك ، الميل المتوسط للإستهلاك وهو النسبة المخصصة للإستهلاك من دخل معين، أما الميل الحدي للإستهلاك فهو النسبة المخصصة للإستهلاك من الزيادة الحاصلة في الدخل
- **الميل للإستثمار**: أو الحافز للإستثمار وهو يعني عدم الادخار لأية أموال متاحة للاستثمار ويتوقف الميل للاستثمار على عاملين: الكفاية الحدية لرأس المال ومعدل الفائدة (سعر الفائدة)
- **تفضيل السيولة النقدية (الميل للاكتناز):** وهي تفضيل المرء للنقود وهو يلعب دورا مهما في النظام الكنيزي (الاحتياط المعاملات التجارية الاكتناز، المضاربة)
- **المضاعف:** وهو عبارة عن المعامل الذي يربط بين الاستثمار والدخل الناتج عنه
- مثال باستثمار ما يعادل 100 مليار$ حصلنا على دخل لهذا الاستثمار يساوي 400مليار$ نجد زيادة الدخل الناتج عنه (الاستثمار) 4 مرات وهو المضاعف.

التحليل الاقتصادي الكنيزي: يبرز التحليل الاقتصادي الكنيزي من خلال تناول المعالم الرئيسية لنظرية كينز العامة:

- **نظرية التشغيل:** لقد أكدت التحاليل الكلاسيكية على وجود اتجاه تلقائي لتحقيق التشغيل الشامل بتوافر المنافسة الحرة ولا يمكن أن يحدث إختلال في التوازن الاقتصادي نظرا لأن العرض يخلق الطلب المساوي له استنادا لقانون المنافذ لساي، والذي بين كينز عدم صحته، ورأى بأن الطلب هو الذي يخلق العرض وأن الطلب الفعلي هو الذي يحدد حجم الإنتاج والعمالة أو مستوى التشغيل، والطلب الفعلي هو الحصيلة أو الإيراد الذي يعطي أكبر ربح ممكن والتي يتوقع المنتجون الحصول عليها من بيع حجم معين من الانتاج ويتكون الطلب

الفعلي من الطلب على أموال الاستهلاك والطلب على أموال الاستثمار ولكل نوع من الطلب عوامل تحدده.

فالطلب على أموال الاستهلاك وهو الطلب على السلع بغرض إستهلاكها فيتحدد بحجم الدخل، والميل للإستهلاك ويميز كينز بين الميل للإستهلاك وهو النسبة المخصصة للإستهلاك من دخل معين، وبين الميل الحدي للإستهلاك وهو النسبة المخصصة للإستهلاك من الزيادة الحاصلة في الدخل

أما الطلب على أموال الاستثمار وهو الطلب على أموال الانتاج التي تستخدم في العملية الانتاجية فيتحدد بالميل للاستثمار ويتوقف على سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، وسعر الفائدة يتحدد أو يتوقف على عرض النقود أي كمية النقود والطلب عليها (تفضيل السيولة)، أما الكفاية الحدية لرأس المال فهي عبارة عن العائد المتوقع من رأس المال (وترتبط بوضعية التجهيز والمردود المرتقب) والطلب على أموال الاستثمار يتوقف على الموازنة بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال وبذلك يظهر أن مستوى التشغيل (الانتاج) يتوقف على حجم الطلب الفعلي.

نظرية النقود : لقد نظر الكلاسيك للنقود على أنها وسيلة للتبادل إلا أن كينز رأى بأنها تمثل مخزن للقيم ويمكن أن تطلب لذاتها والعوامل التي تحدد ذلك هي نفسها التي تحدد تفضيل السيولة ونذكر منها الحاجة لتسوية المعاملات التجارية ، الحاجة للمضاربة، الحاجة للاحتياط للمستقبل، الاكتناز...، وبالتالي فإن العوامل التي تحدد الطلب على الأموال بغرض الادخار ليست هي نفسها التي تحدد الطلب على الأموال بغرض الاستثمار، فالمدخرين ليسوا هم المستثمرين.

دور الدولة والسياسة الاقتصادية التدخلية:

لقد اكد الكلاسيك على ضرورة اقتصار دور الدولة القيام بوظائف الأمن الدفاع القضاء والقيام بالمشروعات التي لا يقوى الأفراد أو لا يرغبون في القيام بها، وهذا لضمان الحرية اللازمة لعمل النشاط الخاص وتشجيعه، ذلك أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يعطل ويضر بالحرية اللازمة لتوازن النشاط الاقتصادي أما كينز فرأى عكس ذلك فدور الدولة حسبه يجب أن يكون أكثر اتساعا وأنه من واجبها التدخل في النشاط الاقتصادي بغرض تنشيط الطلب الفعلي حتى يتحقق التشغيل ويتم القضاء على البطالة وبالتالي من ثم المحافظة على تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي

ويمكن للدولة أن تتدخل لتنشيط الطلب على الاستهلاك باتخاذ إجراءات تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة ذان الميل الكبير للإستهلاك وذلك من خلال سياسة ضريبية تقر بزيادة الضرائب على أصحاب الدخول المرتفعة والحد أو إعفاء أصحاب الدخول المنخفضة ، ثم استعمالها في شكل إعانات للفئات المحرومة كذلك يمكنها أن تتدخل لتنشيط الطلب على الاستثمار عن طريق قيامها ببعض المشروعات مما يترتب عليه زيادة انفاقها الاستثماري مما يتبع زيادة دخول الأفراد بنسبة أكبر من الانفاق الاستثماري الأولى (المضاعف) كما يمكن أن تقوم أيضا بخفض سعر الفائدة حتى تشجع المنتجين على الاقتراض والقيام باستثمارات جديدة (سياسة نقدية)

كما يمكن لها أن تتدخل للقضاء أو الحد من الاحتكارات والتي تعمل على إبقاء أثمان منتجاتها مرتفعة تجارية

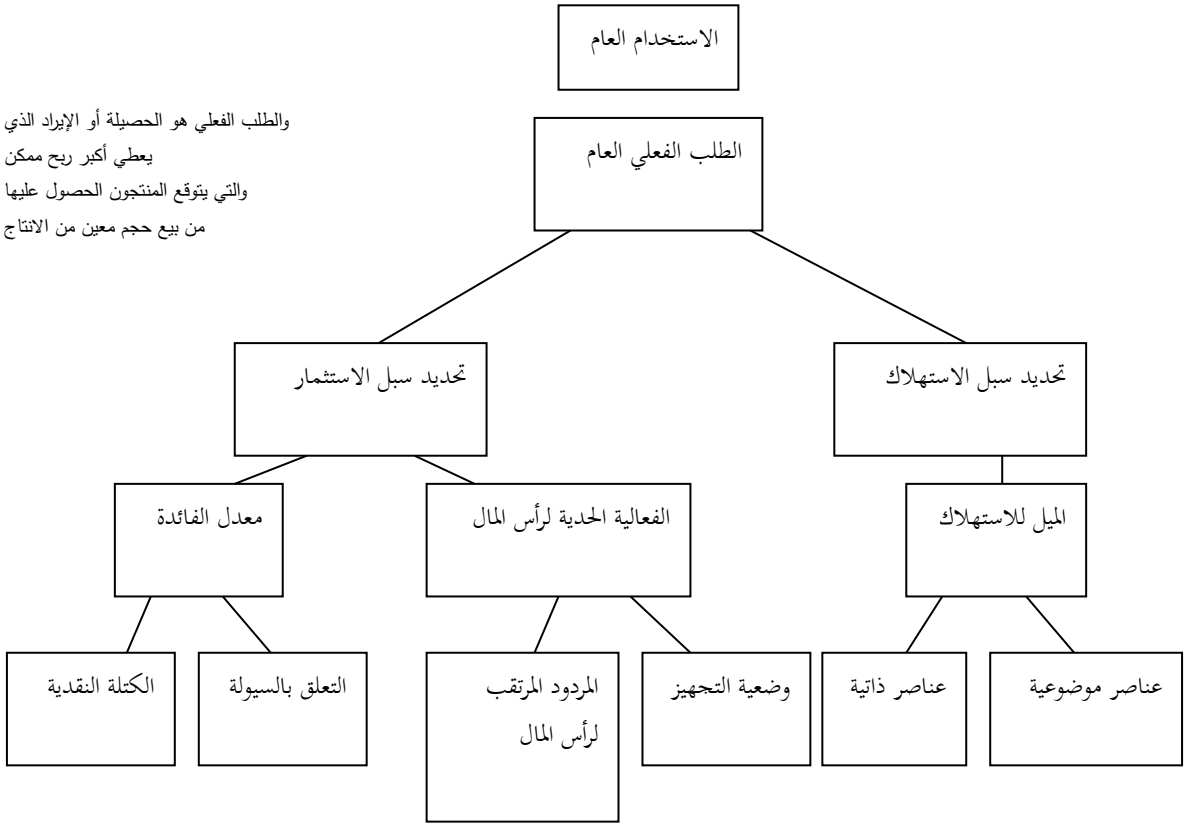

- **السياسة الإقتصادية:** حيث يأخذ تدخل الدولة أحد الأشكال الأتية:

• **السياسة الضريبية:** حيث تستطيع الدولة أن تؤثر على مستوى الطلب على الاستهلاك وذلك بتغيير إعادة التوزيع الأصلية للدخول عن طريق السياسة الضريبية في الواقع حيث تفرض الدولة ضرائب عالية على الدخول المرتفعة وفي نفس الوقت تحد أو تقضي أصحاب الدخول المنخفضة.

• **سياسة النفقات العامة:** بتنفيذ الدولة لبرنامج النفقات العامة يكون قد ساهمت بطريق مباشرة في شراء السلع والخدمات من المؤسسات وهي بذلك ترفع مستوى الطلب الفعلي ويرى الكنزيون بعدم أهمية العجز الذي يمكن أن يتولد عن هذه السياسة في الميزانية (عائدات نفقات) ما دامت هذه السياسة تؤدي إلى رفع مستوى الناتج الاجمالي والعمالة.

• **السياسة التجارية:** نادى الكنزيون بتشجيع الصادرات على حساب الواردات ذلك أن كل زيادة في الصادرات كما في زيادة الاستثمار تطلق آلية تضاعف الدخول ونمو العمالة

• **السياسة النقدية:** من خلال تدخل الدولة وخفضها لسعر الفائدة الذي هو الفائدة التي يحصل عليها البنوك مقابل القروض الممنوحة للمستثمرين فمن خلال انخفاض سعر الفائدة يزيد مستوى الاستثمار وبذلك يزيد مستوى التشغيل ويتوقف **سعر الفائدة** على عنصر أساسي وهو **سعر الخصم** : وهو الفائدة التي يحصل عليها البنك المركزي مقابل إقتراضه كمية من العمالة للبنوك التجارية فمن خلاله إذا يتحدد سعر الفائدة.

تقييـــــم:

لاشك أن النظرية الكنيزية قد أحدثت ثورة في الفكر الاقتصادي ترتب عليها تطور في النظم الرآسمالية المعاصرة وهي نظرية مبنية على أسس واقعية وليست تجريدية كما هو الحال بالنسبة للكلاسيك حتى ادى إلى إنتشار العمل بها كما أنه اهتم بالتحليل الاقتصادي الكلي (الدخل القومي، الادخار، الاستثمار، العمالة، دون الاهتمام بالتحليل الجزئية، إلا أن تحليلاته اقتصرت على مناقشة المشكلات الرآسمالية في المدة القصيرة دون الاهتمام بدراسة التطور التاريخي الذي ستنتهي إليه فتحليلها خاص بطريقة سير الرآسمالية لا بمصيرها، ومع أن كينز قد رفض أسلوب التوازن التلقائي ومع ذلك فهو لا يعتبر معارضا للرآسمالية أو أنه ضد الحرية الفردية وإنما بحث في كيفية إدارة النظام الرآسمالي بكفاءة من خلال محاولاته التوفيق بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة.